العوامل الداخلية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

يوسف سالم عبدالعالي إمطير

الملخص:

الثقافة السياسية الليبية تعتبر رافدًا من روافد الثقافة العربية، وأبعاد ومؤشرات الثقافة العربية ستؤثر على الثقافة السياسية الليبية، بارتباطهم التاريخي والجغرافي وباللغة والدين، والعادات والتقاليد والقيم، مما يساعد على وجود تلاحم ثقافي متكامل بينهما، وان الثقافة السياسية لأفراد أي مجتمع تتشكل على مدار عصور تاريخية طويلة وليست نتاج للحظة الراهنة، وغير أنها في ذات الوقت تعد نتاجًا لبنية المجتمع، تعكس خصائص البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيه خلال مرحلة زمنية معينة، ويرجع ذلك الى أنها ظاهرة دينامية وليست ثابتة، فعلى الرغم من تشكلها تاريخيًا خلال المراحل التي يمر بها المجتمع الا أنها تتغير مع تغير واختلاف طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، قد تبرز أو تظهر القيم السياسية الايجابية في مرحلة وتظهر القيم السياسية السلبية في مرحلة أخرى، ومن خلال فحص الخلفية التاريخية لليبيا يساعدنا على فهم العوامل التي شكلت الثقافة السياسية للمجتمع الليبي المعاصر.

Abstract:

The Libyan political culture is considered one of the tributaries of Arab culture, and the dimensions and indicators of Arab culture will affect the Libyan political culture, with their historical and geographical connection to language, religion, customs, traditions and values, which helps in the existence of an integrated cultural cohesion between them, and that the political culture of the individuals of any society is formed over historical eras. It is a long and not a product of the current moment, except

that it is at the same time a product of the structure of society, reflecting the characteristics of the economic, social and political structure prevailing in it during a certain period of time, and this is due to the fact that it is a dynamic and not a fixed phenomenon. They change with the change and difference in the nature of the prevailing economic and social structure in society. Positive political values may emerge or appear in one stage and negative political values appear at another stage. By examining the historical background of Libya, it helps us understand the factors that have shaped the political culture of contemporary Libyan society.

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

الثقافة السياسية لأي مجتمع هى الأساس في بناء المجتمع وفي توحده وتماسكه مستمدة من قيمه، وعاداته وتقاليده، والتي بدورها تحافظ على مفهوم وقيم الانتماء والولاء في ظل تنشئة المجتمع وفق ثقافة وطنية واحدة تعزز قيم الانتماء لهذا الشعب.

ولذلك فإن لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبناء تلك الثقافة التي طورتها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف المكتسبة عبر الميراث التاريخي الحضاري والواقع الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي.

والمجتمع الليبي ينتمي بحكم موقعه الجغرافي وانتمائه الديني والقومي وخصائصه الثقافية الى مجتمع عربي مغاربي أفريقي، وذلك يمكنه من حمل مزيج من الموروث الحضاري والثقافي الناجم عن هذه السمات الى جانب الموروث التاريخي الناجم عن الحقبة الاستعمارية المقصودة.

مشكلة الدراسة:

بالنظر للاضطرابات والظروف الأخيرة التي شهدتها ليبيا في العام ٢٠١١ فأن فهم كيفية اكتساب وقياس مضمون الثقافة السياسية في بيئة انتقالية يمثل موضوعًا هامًا لزيادة فهم هذه العملية بشكل عام.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال المحوري وهو:

١- ما هى طبيعة ومضمون الثقافة السياسية للمجتمع الليبي وما مصادرها؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية وهى:

١- ما هى القيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع الليبي؟

٢- كيف تشكلت الثقافة السياسية الليبية؟

فرضية الدراسة:

تعدد مصار الثقافة السياسية للمجتمع الليبي واختلافها أدى الى وجود خلل في قيم ومكونات الثقافة السياسية وعدم وضوحها.

أهمية الدراسة:

١- تعتبر الثقافة السياسية من الدراسات النادرة في المجتمع الليبي وهى من الدراسات الحديثة نوعًا ما بشكل عام والتي لها أهميتها وأثرها في أي مجتمع.

٢- أن هذه الدراسة تعكس قيم ومعايير المجتمع الليبي.

٣- تفتح هذه الدراسة الباب لدراسات أخرى مماثلة تدرس فهم وأبعاد الثقافة السياسية وتطورها في المجتمع الليبي.

٤- تساهم أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور وسائل الأعلام التفاعلية الحديثة في تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع الليبي.

أهداف الدراسة:

١- التعرف على أهداف الثقافة السياسية في اطارها العام.

٢- توضيح أهم العوامل التي ساعدت على تشكيل الثقافة السياسية الليبية في مدلولها الخاص على المستوى العام للمجتمع.

٣- تحديد واقع الثقافة السياسية للمجتمع الليبي.

٤- معرفة المصادر التي تشكل الثقافة السياسية للمجتمع الليبي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** حيث التركيز على الثقافة السياسية ومصادرها في المجتمع الليبي.
- **الحدود المكانية:** تهتم الدراسة بصفة أساسية بالمتغيرات المتلاحقة التي يمر بها في المجتمع الليبي.

مصادر جمع المعلومات:

١- **المصادر الأولية:** وهى تشمل القوانين والوثائق الصادرة عن الدوائر الرسمية.

٢- **المصادر الثانوية:** وهى تشمل الكتب والمقالات والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى شبكة المعلومات العالمية الإنترنت.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المناهج التالية:

١- **المنهج التاريخي:** سيتم الرجوع الى بعض ما كتب في الكتب والدراسات السابقة والأبحاث العلمية عن الثقافة السياسية في ليبيا.

٢- **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف وتحديد الظاهرة القائمة ومعرفة مكوناتها الداخلية واستعراضها بشكل واضح وملموس وعرض خصائصها وأبعادها.

مصطلحات الدراسة:

١- **الثقافة السياسية:**

تمثل الثقافة مجمل التصرفات اليومية المنبثقة عن منظومة القيم والمعتقدات الموجودة في مجتمع ما فالثقافة هي التي تحدد هوية الأمة وشخصيتها وتعتبر ضمير الأمة الحي الذي يستطيع نقل رسالتها من جيل إلى جيل(١).

فالثقافة السياسية هي الشق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وتتضمن مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات والرموز التي تحكم السلوك السياسي(٢) كما أن الاتجاهات والقيم السائدة في أي مجتمع ليست نظرية وإنما مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساتها الأولية الأسرة والمدرسة أو المؤسسات الثانوية الحزب ووسائل الإعلام(٣).

ويعرفها د. سيد عويس بأنها التراث الاجتماعي لجماعة من الناس يرثونه جيلاً بعد جيل كأفراد وجماعات(٤).

وعرف إدوارد بيرنتتيلور الثقافة بأنها ذلك الكل المركب الهائل الذي يضمن المعرفة، والعقيدة والفن، والأخلاق، والقانون، والعادة وكل القدرات التي يكتسبها الإنسان(٥).

وعلى الرغم من محاولة البعض التقليل من أهمية عنصر الثقافة السياسية في تفسير أزمة الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية إلا أن الاتجاه الغالب في الأدبيات التي تناولت الموضوع يقول بعكس ذلك، لأن هناك ظواهر معوقة للديمقراطية لا يمكن فهمها وتفسيرها بمعزل عن طبيعة الثقافة السياسية العربية(٦).

ويعرفها إيريك Eric Rowe هي أنها القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية للأفراد حيال ما هو كائن في العالم السياسي(٧).

الثقافة هى الأنماط المستقرة أو الظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول عن طري الرموز، فضلاً عن الإنجازات المتميزة للجماعات الإنسانية ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية وكافة القيم المتصلة بها وتعرف أيضًا أنها نسق تاريخي مستمد من الأساليب الظاهرة والكامنة للحياة التي يشارك فيها كل أعضاء الجماعة أو بعضهم(٨).

الدراسات السابقة:

١ـ الثقافة السياسية في ليبيا – للباحثة آمال سليمان العبيدي (٢٠٠٨) (٩).

سعت الدراسة إلى قياس مدى نجاح النظام السياسي الليبي في غرس إيديولوجيته وقيمه، وتوجهاته بين طلاب جامعة قاريونس بهدف اكتشاف طبيعة العلاقة بين قيم النظام السياسي وتوجهاته واتجاهات طلاب الجامعات الليبية، حيث عرضت الباحثة المعوقات التي وقفت أمام النظام السياسي الليبي في عملية توطيد ثقافة سياسية ومنها التأثيرات الديمغرافية التي تعتبر عائقاً في أغلب البلدان النامية ومن هذه الخصائص ارتفاع عدد السكان والنسبة العالية لصغار السن بينهم، حيث يفوق من تقل إعمارهم عن ٢٥ سنة ٦٠% من السكان وقد تناولت الدراسة قضايا الهوية الوطنية والقومية العربية والتوجهات الإسلامية والقبلية والجهوية والمرأة والمشاركة، وتوصلت الباحثة

إلى تطابق الهوية الوطنية للآباء مع الأبناء وهذا يوضح تأثير القيم وانتقالها من الآباء للأبناء، وتوافق قيم واتجاهات الطلاب مع النظام.

٢- دراسة العزام والهزايمة (٢٠٠٨) [١٠]

تناولا الثقافة السياسية كأحد المحددات الهامة في عملية التنمية السياسية والمشاركة السياسية والدور الذي تلعبه في تحفيز ودفع الأفراد للمشاركة السياسية، ومعرفة مدى إطلاع الأفراد على مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الأردني وعن العلاقة بين مستوى هذا الاطلاع ومشاركتهم السياسية، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، وبعض الأدوات الإحصائية.

واتفقت نتائج الدراسة مع فرضية أن مستوى المشاركة السياسية لدى الأفراد المطلعين سياسياً أكثر من مستوى المشاركة لدى غير المطلعين منهم، وكذلك وجود علاقة بين مستوى الثقافة السياسية واتجاهات الأفراد نحو أسباب العزوف عن المشاركة السياسية أي أن هناك تدنياً في مستوى الثقافة السياسية لأفراد المجتمع، وضعفاً في مستوى اطلاعهم على مصادر المعلومات السياسية.

٣- دراسة الغرايبة (١٩٩٤)[١١]

هدفت إلى التعرف على نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك وحقيقة تأثر الثقافة بعوامل الجنس والدين والدخل ومهنة الأب ومكان الدراسة والتخصص، وثمة معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نمط الثقافة السياسية لطلبة الجامعة يتجه إلى النمط التكاملى، وأن هناك هامشاً من الاختلاف تفرضه عوامل أخرى كالدين مثلاً ومستوى التعليم وطبيعته، وأن أهم العوامل التي أثرت في الثقافة السياسية هي الدين والتخصص مع تأثير ضئيل للعوامل الأخرى.

٤- دراسة الباحثة آمال سليمان العبيدي (١٩٩٥) [١٢].

التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا تحليل مضمون كتب القراءة المدرسية في الفترة من (١٩٧٩- ١٩٨٨) في محاولة عروض مدى قيام النظام السياسي بتوظيف المقررات الدراسية لخدمة النظام وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق جزئي

بين مجموعة القيم والتوجهات السائدة في المجتمع، مع وجود كثافة في الأفكار السياسية عن باقي الأفكار والمعلومات والسلوكيات الأخرى، مع اكتشاف الباحثة قوة تأثير المقررات الدراسية التي تتفق مع قيم وتوجهات النظام السياسي للطالب والقنوات الأخرى للتنشئة السياسية.

٥- دراسة العمري (١٩٩٧)[١٣]

تمحورت حول أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الثقافة السياسية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية، مستهلة بتحليل مفهوم الثقافة السياسية وشرح أهميتها والتعرض لأبعادها وأنماطها والتغير والاستمرار فيه وقد قسمت المتغيرات المستقلة إلى المتغيرات الشخصية (العمر، الجنس، الدين) والمتغيرات الاجتماعية مثل (الرتبة الأكاديمية ومكان الإقامة والتخصص، ومكان التخرج) والمتغيرات الاقتصادية (متوسط الدخل، مهنة الأب) على المتغيرات التابعة وهي الثقافة السياسية لأعضاء هيئة التدريس، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن نمط الثقافة السياسية له وجهان متكامل من جهة، ومفتت من جهة أخرى وأوضحت الدراسة أن المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر في تشكيل نمط الثقافة السياسية لأفراد العينة الرتبة الأكاديمية، مكان الإقامة، مكان التخرج، متوسط الدخل، الجنس، مهنة الأب، ولم تبرز الدراسة أي تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من السن والديانة والتخصص ومكان الحصول على الشهادة.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: مكونات الثقافة السياسية للمجتمع الليبي.
المبحث الأول: أثر الدين في تكوين الثقافة السياسية للمجتمع الليبي.
المبحث الثاني: أثر القومية العربية في تكوين الثقافة السياسية للمجتمع الليبي.
الفصل الثاني: مصادر الثقافة السياسية للمجتمع الليبي.
المبحث الأول: دور الأسرة.
المبحث الثاني: دور وسائل الأعلام والمؤسسات التعليمية.

الفصل الأول: مكونات الثقافة السياسية للمجتمع الليبي

مقدمة:

تعد الثقافة السياسية الشق السياسي من الثقافة العامة للمجتمع، فالثقافة السياسية وليدة سنوات عديدة من الخبرة السياسية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، التي ستتوارثها الأجيال، كما أن هذه الثقافة السياسية لها تأثيرات مهمة على مسارات التفاعلات السياسية والقوى والاتجاهات السياسية المختلفة، حيث لم تعرف ليبيا خلال أجيال كثيرة الحكم الديمقراطي أو مؤسسات الدولة الحديثة(١٤).

تقع ليبيا في الجزء الشمالي من قارة أفريقيا، وتقع وسط الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ونتيجة لهذا الموقع كانت ليبيا على مر العصور مسرحاً لصراعات القوى الأجنبية، ولعبت المؤثرات الخارجية دوراً رئيسياً ومهماً في تاريخ ليبيا وفي واقع الأمر كان تاريخ ليبيا عبارة عن فترات متقطعة ومتوالية من الهيمنة والاحتلال حتى الاستقلال في عام (١٩٥١)، كما إن الوضع الجغرافي المستمد من مساحة البلاد الشاسعة قد عمق الانتماء القبلي، بحيث أضحت القبيلة إطاراً عرفياً.

فهناك عدة عوامل أثرت في تكوين الثقافة السياسية للمجتمع الليبى وهي:

المبحث الأول: أثر الدين فى تكوين الثقافة السياسية للمجتمع الليبى:

يعد الإسلام أحد المكونات الهامة التي شكلت الثقافة السياسية في ليبيا باعتباره الديانة الوحيدة للمجتمع الليبي علماً بأن أكثر الليبيين من اتباع المذهب المالكي، مع وجود نسبة قليلة لا تتعدى ٥% للمذهب الأباضي.

فلقد أثر بصورة كبيرة على بنية وقيم واتجاهات المجتمع الليبي وهو يمثل وحدة أساسية للولاء والهوية فالدين له مكانة خاصة في المجتمع الليبي، والمجتمع الليبي مجتمع وسطي وتدينه معتدل ولهذه الطبيعة الوسطية انعكاسات مهمة على مسار التفاعلات السياسية والاجتماعية وخلال تتبع مراحل الحكم الإسلامي في ليبيا فقد دخل المسلمون الفاتحون لليبيا سنة 21-22 ه الموافق 641-642م وفتح عمرو بن العاص برقه باعتبارها امتداداً لمصر، وإن فتحها يتيح الفرصة لمواصلة الفتوحات نحو المغرب العربي والأندلس ليواصل عقبة بن نافع سلسلة الفتوحات في ليبيا ليصل إلى

مدينة صبراته وجبل نفوسة وزويلة في الجنوب مع إخضاع طرابلس، من ثم التوغل في بلاد المغرب العربي، لتخضع جميع ليبيا للحكم الإسلامي سنة 663م وبذلك تتوحد ليبيا للمرة الثانية تحت راية الإسلام بعد توحدها في العهد الروماني[١٥] وتميزت العلاقة بين السكان الأصليين لليبيا والفاتحين بعلاقة إخاء وتعاون تحت راية الشريعة الإسلامية، لتخضع ليبيا لحكومات أو إمارات كحال باقي الدول الإسلامية وذلك في العهدين الأموي والعباسي بداية بأمارة الأغالبة التي أسسها إبراهيم بن الأغلب وذلك في 800م / 184ه وتميزت هذه الفترة بكثرة الثورات ضد ولاة الأغالبه في طرابلس، ثم تأتي فترة حكم الفاطميين 911م / 298ه في ليبيا[١٦]

بعد تأسيس الدولة الفاطمية في القاهرة حيث اعتمدوا على الدعاة وكبار شيوخ القبائل لحفظ مكانتهم في طرابلس وبنغازي.

وفي عام 446ه 1054م استقر بنو هلال في ليبيا وهي فترة تميزت بالاستقرار حيث لعبت ليبيا خلال فترة الفتح الإسلامي دوراً مهماً لشمال إفريقيا فكانت طرابلس تلعب دوراً استراتيجياً كقاعدة رئيسية لأنطلاق الجيوش الإسلامية نحو تونس فقد كانت طرابلس بالنسبة للجيوش الإسلامية قاعدة خلفية لحماية وجودها في إفريقيا، كما يشمل الدور المهم لليبيا حركة القوافل التجارية بين المشرق والمغرب وغربي أفريقيا من جهة وبين الشاطئ وما وراء الصحراء الكبرى من جهة أخرى، وعلى الرغم من الدور الذي لعبته ليبيا كحلقة وصل بين المشرق والمغرب، فإن اتساع أراضيها وغلبة الصحراء عليها وقلة سكانها كانت عوامل سلبية حالت دون أن تقوم فيها خلال فترة التاريخ الإسلامي دولة موحدة ذات ثقل سياسي مثل الدولة المستقلة التي قامت في مصر.

خضعت ليبيا للسيطرة العثمانية ابتداءاً من عام 1551م حيث مرت بثلاث مراحل مرحلة العهد العثماني الأول (1551-1711) التي تميزت باستبداد الأتراك وتسلطهم ليثور عليهم أحمد باشا القرة ما نللي ضد الفساد والاستبداد فمنحه السلطان حكماً ذاتياً وهي تعرف بالمرحلة الثانية مرحلة القرة ماننللي (1711-1835) [١٧] الذي كون جيشاً وبحرية جعل من ليبيا ذات مكانة في البحر المتوسط ليخلفه أخوه يوسف

باشا الذي قبل بالرفض لفساده واضطر تسليم الحكم لأبنه على الذي فشل في إحداث إصلاحات مما جعل السلطان يتدخل لإنهاء حكم هذه الأسرة ويعيد الحكم العثماني لليبيا (1835-1912) وهي المرحلة الثالثة مع ظهور الحركة السنوسية في ليبيا بقيادة السيد محمد على السنوسي الذي نادى بالعودة إلى تعاليم الإسلام الصافية متضمنة في أحكام القرآن وقد اتصفت الحركة بالقدرة على التنظيم السياسي والإداري ومن ثم المزاوجة بين الطابع الديني والطابع السياسي للحركة حتي خضوع ليبيا للاستعمار الإيطالي عام 1912 نتيجة انسحاب القوات التركية من ليبيا.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدخول القوات الحليفة إلى ليبيا وانسحاب القوات الإيطالية منها خضعت برقة وطرابلس للإدارة العسكرية البريطانية مباشرة وفزان للإدارة الفرنسية في الوقت الذي أعاد فيه الملك إدريس السنوسي إلى ليبيا بعد عشرين عاماً من اللجوء إلى مصر. (١٨)

تأسيساً على ما سبق يمكن رصد أبرز ملامح الثقافة السياسية في ليبيا خلال هذه الفترات المتتالية منذ الفتح الإسلامي مروراً بالعهد العثماني وصولاً إلى الاستعمار الإيطالي نجد للدين الإسلامي تأثيراً بارزاً في تشكيل معتقدات الليبيين وتجذرت قيمه في نسيجهم الاجتماعي ونجحت الحركة السنوسية من خلال البنى الدينية التقليدية التي أرستها في أن تجعل من الدين مصدراً أساسياً لشرعية النظام الملكي.

فلم يكن للدين أي دور في إثارة إشكاليات سياسية أو اجتماعية خلال العهد الملكي(١٩)

فقط ارتبط الليبيون بالدين الإسلامي ارتباطاً كبيراً فكانت المؤسسة الدينية هي الأبرز في تأثيرها على التنشئة السياسية وكذلك ثقافة المقاومة ضد الاحتلال كانت تستمد شرعيتها وقبولها من تعاليم الدين الإسلامي. (٢٠)

فالإسلام لعب دوراً هاماً في تشكيل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وتعتبر المؤسسة الدينية من أهم مصادر بث القيم في نفوس الأفراد وذلك لما تتميز به خصائص فردية أهمها إحاطتها بهالة من التقديس وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها الأفراد، كما أن القيم في الديانات السماوية تتساند

داخل إطار العقيدة لتشكل وحدة متكاملة متسقة يساعد بعضها على غرس وتعميق وتطبيق القيم الأخرى.[٢١]

إضافة إلى أن المجتمع الليبي مجتمع بسيط يعتمد على الزراعة والرعي فكان للبيئة الاقتصادية تأثيرها على الحياة الاجتماعية والتي بدورها ساهمت في تشكيل طبيعة الحياة السياسية، فكانت الولاءات المناطقية والقبلية هي الأبرز في الثقافة السياسية للمجتمع الليبي والتي تبرز نمطاً ضيقاً يوضح فيه تأثير القبيلة والدين والعائلة على الحياة السياسية.

المبحث الثانى: أثر القومية العربية فى تكوين الثقافة السياسية للمجتمع الليبى:

في الأول من سبتمبر 1969 قام مجموعة من الضباط بانقلاب وتغيير نظام الحكم إلى نظام جمهوري متأثرين بفكرة القومية العربية والدولة القومية والفكر الناصري الذي حمل شعارات (حرية – اشتراكية – وحدة) حيث تأثر القذافي بالثورة المصرية وقائدها جمال عبد الناصر، حيث كانت أفكاره وممارساته قريبة جداً منهما بل متشابهة، فسمى جيشه الانقلابي باسم الضباط الأحرار كشاكلة الضباط الأحرار المصريين، وكذا كان يرى ضرورة الإطاحة بالملك السنوسي وتحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي ومن قبضة الشركات النفطية المستغلة، كرؤية عبد الناصر حينما أطاح بالملك فاروق، خاصة وأن الملك السنوسي سمح بإرساء قواعد عسكرية أجنبية جعلت من ليبيا تابعة للقوى الغربية كذلك اختار نفس تسمية مجلس الثورة كالمصريين، وبعد نشر عبد الناصر فلسفة ثورته التحق به القذافي من خلال نشر "الكتاب الأخضر" الذي جمع فيه أفكاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليتشابه معه أيضًا في مشروع النهر الصناعي العظيم الذي طرحه بعد المشروع المصري في بناء سد أسوان[٢٢] وكذلك أراد القذافي إعادة السيطرة على المجال النفطي لليبيين كما فعل عبد الناصر عندما قرر تأميم قناة السويس، من هنا فالتوجه القومي العربي لمصر تحت قيادة جمال عبد الناصر ساهم وأثر في المسار السياسي لمعمر القذافي خاصة وليبيا عامة، وبالأخص مع تلك الفترة التي شهدت حربين مع إسرائيل والحرب الباردة اللتين جعلتا من القذافي ينتفض ضد الإمبريالية والصهيونية، ويقف موقف غير

المنحاز في إطار حركة عدم الانحياز التي تشكلت نواتها أثناء الحرب الباردة، كما عين نفسه مدافعاً عن القومية العربية رافضاً للتدخلات والاختراقات الخارجية، ليكون قراره بإجلاء القوات البريطانية والأمريكية من الأراضي الليبية والاستنجاد بالمدربين المصريين لتشكيل قوته العسكرية، ضمن القضاء على مخلفات التركة الملكية التي تتعارض مع مفاهيم الحرية والاستقلال والوحدة والقومية العربية التي اعتبرت شعارات ودوافع للانقلاب [٢٣]، بالإضافة إلى أنه عزز تواجد اللغة العربية في حياة الليبيين باعتبارها لغة التقدم البشري، وأنشأ مراكز بحث تهتم بتاريخهم كمركز الدراسات الليبية، كما جعل من الإسلام أساس بناء المنظومة القانونية بالنظر للانحلال الخلقي والفساد الذي ساد في فترة الملكية، واعتبار الجهاد السبيل الوحيد لتحرير البلاد العربية لينشئ بذلك صندوقاً خاصاً بالجهاد في 1970م، وينتقد بشدة كل من الشيوعية والرأسمالية باعتبارهما وجهان لعملة واحدة هي عملة الاستغلال والاحتكار.[٢٤]

مبادئ ثورة القذافي: حدد القذافي مبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر، من خلال البيان الأول للثورة مؤكدًا على ضرورة تحقيق: [٢٥]

أ- الحرية: حرية الوطن والمواطن وتحررهما من الاستعباد والقهر والظلم الذي كرسه النظام الملكي والقوى الغربية، مع ضرورة العمل والبناء لاستكمال متطلبات الحرية والاستقلال ومؤكداً على ضرورة المساواة في السلطة والثروة والسلاح لكافة المواطنين فلا يوجد حاكم ومحكوم في ليبيا كما أشار إليها في عديد خطاباته، وهذا من أجل تحقيق ديمقراطية حقيقية مبنية على أساس المساواة السياسية.

ب-الاشتراكية: إن الثورة تؤمن بالاشتراكية لأن الدين الإسلامي هو دين اشتراكي باعتباره يحث على العدالة الاجتماعية، التي منع منها الليبيون لعقود بفعل استغلال ثرواته وسلب خيرات بلادهم من قبل النظام الملكي والغرب، فلابد من تحرير الاقتصاد من السيطرة والاستغلال بالاعتماد على التخطيط الاقتصادي المركزي الشامل والسماح للأفراد بالملكية، ليأتي الفصل الثاني من "الكتاب الأخضر" للقذافي ليكرس هذا المنطلق والقائم على مبدأ شركاء لا إجراء كحل للمشاكل الاقتصادية، والذي كرسه أيضًا "الإعلان الدستوري" في المادة

السادسة المتضمنة انتهاج الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والمادة السابعة التي نصت على تحرير الاقتصاد من السيطرة والتبعية وجعله اقتصاداً يقوم على الملكية الخاصة والعامة معاً.

ج-الوحدة: يعتبرها القذافي: ضرورة حتميه بل ضرورة حياتية، ذلك لحماية الشعب العربي من الاعتداء وحماية مكتسابته، وهي الرد التاريخي والحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية، وهي القاعدة الأمنية والأرض الصلبة لتحرير الأرض المقدسة، فهي ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة التي يمر بها العالم ككل والوطن العربي فالوحدة العربية قوة اقتصادية وبشرية وعسكرية وفكرية، وثورة الفاتح تسعى لتحقيق هذه القوة، والشعب العربي الليبي عبر عن تجاوبه مع دعوة القومية العربية منذ عام 1948م عندما تشكلت فيالق للحرب في فلسطين واستجاب لنداء القومية في عام 1956م عندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثي الغادر، وفي خطابه عام 1970م أعلن رفضه للاتفاقيات العربية ورفع شعار الوحدة العربية كضرورة لتكوين عالم عربي قوى لمواجهة تحديات المرحلة، لتأتي فيما بعد مجموعة من القرارات والإجراءات التي تعزز من توجهات الثورة ومبادئها.[٢٦]

الفصل الثاني: مصادر الثقافة السياسية للمجتمع الليبي

المقدمة:

يوجد العديد من الوسائل لاكتساب الثقافة السياسية، فالفرد وعاء دائم لتلقى الجوانب الثقافة السياسية ويتأثر بالمؤسسات المختلفة فاكتساب الثقافة السياسية ليست وليدة موقف معين أو لحظة زمنية قصيرة أو حدث سياسي عابر، بل هي نتاج تراكمات تاريخية وتراثية ودينية وسياسية واجتماعية وجغرافية، اجتمعت خلال فترات زمنية طويلة من خلال الممارسات والتجارب التي مرت بالمجتمع

وفيما يتعلق بأساليب نقل قيم الثقافة السياسية عبر الأجيال المتعاقبة فهنا يأتي الحديث عن مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة كالأسرة والإعلام والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعملية التنشئة السياسية والتي من المفترض أن تلعب دورًا هامًا ورئيسيًا في تعديل وتغير القيم والاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع

بما يحقق المصلحة الاجتماعية وبما يساهم فى تنمية القيمة الإيجابية كالعدالة والمساواة والحرية.

ومن العوامل المؤثرة في مضمون الثقافة السياسية للمجتمع الليبي هي:-

المبحث الأول: دور الأسرة

تعتبر الأسرة من أهم مصادر نقل القيم والاتجاهات الثقافية السائدة في المجتمعات العربية عموماً حيث أنها تشكل وحدة إنتاجية تقتضي التشديد على العضوية والعصبية والتعاون والالتزام الشامل بين أعضائها فهي أول وأهم مؤسسة اجتماعية يعايشها الإنسان خصوصاً أنه يظل معتمداً عليها مادياً ومعنويا.

وكقاعدة عامة تؤدي العائلة في البلدان العربية دورًا غير مباشر في عملية التنشئة السياسية إذ تتأثر أساليبها التربوية ومعاييرها في الثواب والعقاب ونمط السلطة فيها وأسلوبها في اتخاذ القرار وتتكون لدى الفرد مجموعة من الاستعدادات والتصورات تؤثر في صياغة ثقافته السياسية. (٢٧)

وتشير بعض الدراسات إلى ما يسود الأسرة الليبية من علاقات وممارسات فهي تتسم بسيطرة الأب على مقدرات الأسرة بشكل مبالغ فيه وهي سيطرة لا تعتمد على علاقات الإقناع بقدر ما تلجأ إلى الإكراه والعنف، وإن هذه الخبرة يكتسبها الطفل وتكدس في نفسه المفهوم الأبوي للسلطة في المدارس أو العمل أو النظام السياسي فقد نشأوا في ظل الدور المتسلط للأب الذي درجت الأبيات على وصفه بأنه رب الأسرة مع ما يحويه هذا الوصف من هيمنة واسعة النطاق.

وأوضحت الدراسات كذلك اعتقاد الليبي أن المجتمع الفاضل هو الذي تحكمه القيمة التي لقنتها له الأسرة أو تجاه صاحب السلطة على أي مستوى من المستويات إلى تقمص دور الأب والنظر للسلطة لقيمة ترتبط بالشخص أكثر من كونها مرتبطة بالمنصب، بالإضافة إلى الجنوح نحو التسلط والشك في الآخرين وهكذا تتسم الخبرات التربوية التي يكتسبها الطفل من أسرته في تكريس نمط من الثقافة السياسية أقل ميلاً للديمقراطية جيل بعد جيل. (٢٨)

وفي ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وتنحى الأسرة عن أهم أدوارها في حماية وتوعية أبنائها يقع الأبناء فريسة سهلة للأساليب التقنية الحديثة التي تفقدهم القدرة على النظر إلى الأمور نظرة واقعية فمن خلال الألعاب الترفيهية والمختلفة يتم تفريغ عقول الأبناء وتخريبها فالطفل يجلس أمام الألعاب بالساعات ويبعدون عن الواقع وإن تلك الأساليب التقنية أدوات لتزييف الوعي، فهل من المتوقع أن يكون لهؤلاء الأبناء توجهات تجاه النظام السياسي؟ أو هل تستطيع الأسرة تطوير قيمهم العامة؟[٢٩]

فالأسرة الليبية تحاول دائماً من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أن تغرس في عقول أبنائها فكرة احترام وطاعة الأكبر سناً والأب في غالبية الأسر الليبية هو صانع القرار الوحيد في الأسرة وتعمل الأسرة بمساعدة النظام التعليمي الذي يعتمد على الحفظ والتلقين بدلاً من الحوار والمناقشة على إنتاج أجيال تميل إلى الطاعة المطلقة للسلطة والخوف منها وعدم القدرة على نقدها وعلى ذلك يصبح غرس قيمة الطاعة هو الهدف الأساس لعملية التنشئة داخل الأسرة، وإذا كانت العائلة هي التي تزرع بذور هذه الشخصية السلطوية في الطفل، فإن صفاتها تنمو وتدعم في المراحل اللاحقة التي يمر بها الفرد وتنتج ثقافة سياسية تؤمن بالتسلط والطاعة "ثقافة رضوخ".[٣٠]

إن الفرد في مجتمعاتنا العربية عموماً والليبية خصوصاً مازال أسيراً لقيم وعادات اجتماعية ترمى إلى خلق نوع من ثقافة الطاعة والامتثال والرضوخ الكامل والخوف من التعبير، وسيادة روح الاتكالية وعدم قبول النقد والحوار واحترام الرأي الآخر.

المبحث الثاني: دور وسائل الأعلام والمؤسسات التعليمية

اولاَ: وسائل الإعلام:

تعد وسائل الإعلام إحدى أدوات التنشئة السياسية أو إحدى مؤسساتها ويمكنها التسلل إلى الحياة اليومية للمواطن لمرونتها كما أنها تتميز بالقدرة على الاستجابة لأي تغير في النظام السياسي، وتعد وسائل الإعلام إحدى أهم القنوات المؤسسة الرسمية للتعبير عن المصالح كما أنها القناة الرسمية الرئيسية لتدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجماهير.

حيث تخضع وسائل الإعلام لرقابة صارمة من جانب الدولة في الدول العربية عموماً وتملك الحكومة الصحف وتتولى إدارتها في العديد من الأقطار، عدا بعض الاستثناءات ويستنتج ذلك من غياب حرية الصحافة وحتى إذا توافرت هذه الحرية تظل هناك دوائر الاقتراب منها وحدود لما يكتب ومالا يكتب، وتبقى الصحافة رغم هذه الصورة القائمة هي الأكثر حرية مقارنة بالإذاعة والتليفزيون اللذين يمثلان صوت النظام في أي من الأقطار العربية. (٣١)

وتسيطر السلطة السياسية في ليبيا قبل إحداث 17 فبراير 2011 على وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية حيث تقوم هيئة الإعلام بالإشراف المباشر على الإذاعة والتليفزيون وتفرض عليه التبعية الكاملة للسلطة. (٣٢)

ونظراً لأهمية الرسالة الأيديولوجية الموجهة عبر وسائل الإعلام من خلال إمكاناتها للتأثير في كل جوانب السلوك الإنساني ودورها في تكوين الصورة الذهنية عن الأفراد والمواقف والإحداث، حيث حملت الطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً أفكارها وآرائها "الايديولوجية" لمضمون الرسالة الإعلامية بعد عملية تصنيف واختيار واعٍ لنوع القيم والأفكار والآراء والأخبار مستهدفة التحكم في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية وتشكيل الرأي العام الذي يعد حجر الأساس في الديمقراطية الغربية المعاصرة الذي يعاني التزييف والإفساد من خلال أساليب التقنية الحديثة التي هيأت إمكانية التلاعب بآراء ومصادر الناس، بما يؤدي إلى احتكار بغيض للفكر الإنساني وهندستة وفقاً لرغبات الطبقات المسيطرة والمهيمنة(٣٣)

إن الطبقة المهيمنة سياسياً والتي تحتكر ملكية وسائل الإعلام أو تفرض سيطرتها عليه تعمل على توجيهها الوجهة التي تحفظ لها مصالحها واستمرار بقائها في السلطة فتنشر من خلال وسائل الإعلام ثقافتها وتعمق أيديولوجيتها وتعمل على إقناع الجماهير الواسعة بجدوى سياستها الاقتصادية وبأهليتها في القيادة وأحقيتها في السيطرة.

ثانياً: المؤسسات التعليمية:

تقوم المدرسة بدورها في عملية التنشئة بطريقتين التثقيف السياسي وطبيعة النظام المدرسي إما التثقيف السياسي فيتم من خلال مقررات معينة تؤكد على الولاء

القومي كالتاريخ والتربية الوطنية، وفيما يتعلق بطبيعة النظام المدرسي يلاحظ في هذا الخصوص كلما كان المدرس مؤمناً بقيم النظام السياسي كان أكثر قدرة على غرسها في نفوس الطلاب والعكس صحيح وإذا كانت علاقة المدرس بالتلميذ هي طبيعة سلطوية يصبح من المنتظر أن يتعمق الشعور بالسلبية واللامبالاة في نفس التلميذ ويمكن أن يحدث العكس في حالة ديمقراطية العلاقة بين المدرس والتلميذ.(٣٤)

وأوضح "كلارك" أن المدرسة تمارس تأثيراً واسع المدى في صياغة وتبلور الثقافة السياسية للفرد وبشكل قد يفوق تأثير دور الأسرة فهي تمارس ذلك من خلال المعارف والعلوم التي تصوغ النسق المعرفي للفرد إلى حد كبير (٣٥) كما تؤتى ثمارها على صعيد نسقها القيمى واتجاهاته فهى طبقا له ذات قدرة على إحداث تحول ملموس في بنية الشخصية وتعتبر المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي أوجدها المجتمع تتحمل مسئولية نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل اخر، وقد تطورت وظيفتها لتقوم على تربية واعداد المواطنين، وتبلغ المدرسة أقصى درجات فاعليتها في التنشئة السياسية إذ تطابق ما تقوله وما تفعله وإن لا يوجد تناقض بين مضمون المواد الدراسية وبين تصرفات هيئة التدريس.

تعد المدارس من مصادر اكتساب الثقافة السياسية وما يميزها في ليبيا أنها سجلت معدلات مرتفعة في قطاع التعليم، فالتعليم مجاني والزامي لمراحل التعليم الأساسي.

والجامعات الليبية هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة ووجود الجامعات أصبح مقروناً بوجود ثلاث أمور مهمة، وهي التفكير والعلم والحضارة، وهي تكامل وترتبط فيما بينها ورسالتها البحث العلمي وخدمة المجتمع، فالجامعة هي مؤسسة اجتماعية ثقافية علمية تربوية ولا يمكن فصلها عن المجتمع فهي تتأثر به ويتأثر بها.(٣٦)

الخاتمة:

تختلف الثقافة السياسية من مجتمع لآخر حسب طبيعة وثقافة كل مجتمع وهذا الاختلاف يطال المجتمعات نفسها ولكن بدرجات أقل وذلك وفق المرجعية الفكرية والطبيعة الاجتماعية لكل مجتمع فالثقافة السياسية لها دور مهم فى عملية بناء الدولة إذ

تمثل نسقًا متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع، فالنظام السياسي يصوغ المخرجات والمجتمع يسهم فى صياغة المدخلات وتسعى المجتمعات إلى أن تكون متماسكة ومتجانسة لخلق نوع من الاستقرار والتوازن بداخلها، وأن تشكيل الثقافة السياسية فى المجتمع الليبي يتشابه كغيره من المجتمعات العربية فى تأثرها بالروابط القبلية والدينية والقومية دون أن ننسي أن الاختلاف قائم تفرضه خصوصية كل مجتمع.

المراجع:

(١) حسن عبدالله العابد، مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير: ما بعد العولمة (عمان، وزارة الثقافة، ٢٠٠٢)، ص ٢٥.

(٢) عبدالغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، (المنصورة، دار الأصدقاء، ٢٠٠٣)، ص١٦٧.

(٣) محمود القطافطة، الثقافة السياسية الفلسطينية: ثقافة توحيد أم تفتيت، مجلة التسامح، العدد ١٦، ٢٠٠٧، ص١١.

(٤) سيد عويس وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ٥٤٧.

(٥) عاطف وصفي، الإنثربولوجيا الثقافية، (بيروت، دار النهضة، ١٩٧١)، ص ٤١.

(٦) أيليا حريق، التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: ٢٥١، ٢٠٠٠، ص١٤.

(7)Erice Rowe, Modern Politics An introduction to behavior and institutions, London, 1969, p.519.

(٨) جورج فرابيش، في ثقافة الديمقراطية، بيروت، دار الطابعة، ١٩٩٨، ص٤٦.

(٩) آمال سليمان العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة زاهى بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ٢٠٠٨.

(١٠) عبد المجيد محمد العزام، الهزيمة، أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن دراسة استطلاعية أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٨.

(١١) مازن الغرايبة، نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك، دراسة ميدانية مجلة أبحاث اليرموك العدد ١٥، ١٩٩٤، ص١٩

(١٢) آمال سليمان العبيدي، التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا، تحليل مضمون كتب القراءة المدرسية في الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٨٨م رسالة ماجستير، بنغازي، جامعة قاريونس ١٩٩٥.

(١٣) بلال خلف العمري، أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الأردنية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة جامعة البيت الأردني، ١٩٩٧م.

(١٤) آمال سليمان العبيدي، ترجمة محمد زاهالمغيربي، الثقافة السياسية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص٥٥.

(١٥) عبد اللطيف محمد البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي (ليبيا، كلية التربية، 1967) ص ص55-60.

(١٦) محمد بن مسعود، تاريخ ليبيا العام في القرون الأولى إلى العصر الحاضر (طرابلس، المطبعة العسكرية، 1984) ص ص35-40.

للمزيد أنظر: Metz chapin Helen. Libya New york 2002.

دستور المملكة الليبية ٧/اكتوبر /١٩٥١ –

- Wright John. Libya. London 1969.

(١٧) رجب عبدالحميد الأثرم، محاضرات فى تاريخ ليبيا القديم، (بنغازى، دار الكتب ١٩٩٨.

(١٨) عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي لليبيا، (بيروت: دار العربية للكتب، 1983) و ص 60-65).

(١٩) عبير إبراهيم أمنينة، الدين والدولة في ليبيا اليوم، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 2013، ص 13.

(٢٠) صالح السنوسي، الدين والجمهورية توأمة الحالة الليبية على الرابط:

www/Aljazeera.net2014

(٢١) صالح السنوسي، سؤال الجمهورية والدين في الثورة الليبية على الرابط:

www/aljeezera2015

(22)Enrica Olivea; Libya before and after Gaddafi: an international law analysis; University of Ca'FoscariVenezia: a thesis in Comparative International Relations; supervisor: Ch. Prof FabrizioMarrella, 2011-2012, P.7.

(٢٣) يوسف محمد الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 15.

(٢٤) محمد زاهي بشير المغيربي، التحديث ومشروعية المؤسسات السياسية النظام الملكي -1969 1951، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، 4، 1993، ص ص49-55..

(٢٥) محمد يوسف المقريف، مأساة ليبيا ومسؤولية القذافي، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2010، ص ص58-59.

(٢٦) مجلس قيادة الثورة، الإعلان الدستوري المؤقت، الجريدة الرسمية 1969م.

للمزيد انظر – وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب ٢- مارس ١٩٧٧

- الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ١٩٨٨

(٢٧) محمد زاهي المغيربي، التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا، رسالة ماجستير (كولومبيا: جامعة مينوري، 1978، ص ٥.

(28) Jennings. M. kem. Political social litaion in Russell Dalton, Hans Dieter the oxford hand book of political behevioe. 2009 PP. 35-40.

(٢٩) على محمد شمبش، العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره ص ٥٢.

(٣٠) محمود أحمد موسى، دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، مجلة الدراسات الاجتماعية، بيروت، العدد، 15، 1987، ص ص، ١٤٢-١٤٠.

(٣١) معتصم عبد الله عثمان، دور وسائل الإعلام المركزية في تنمية المجتمعات المحلية في السودان، رسالة دكتوراة، القاهرة، جامعة القاهرة، 1984، ص 45.

(٣٢) الفيتوري صالح السطي، الإعلام المحلي والتنشئة السياسية في ليبيا، رسالة ماجستير، سرت، جامعة التحدى، كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية، 2006، ص 23.

(٣٣) نفس المرجع السابق، ص 24.

(٣٤) أمال سليمان العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص ص58-60.

(٣٥) كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين العربية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(٣٦) كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، دراسة ميدانية في قرية مصرية، أطروحة الدكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٨م.